شروط الحكامة وآثارها:

انطلاقا من المعايير التي وضعها صندوق النقد الدولي وما وضعه الإتحاد الأوربي في الكتاب الأبيض سنة 2001 فهي كالآتي:

–العمل المؤسساتي: لا بد من توفر سيادة دولة القانون ضمانا للاستقرار السياسي الداخلي، ولزاما على المواطن الالتزام به والخضوع له تجنبا للفساد والفوضى، ولتنظيم العلاقات بين المواطنين من جهة وعلاقة المواطن في حد ذاته بالدولة.

–**الشفافية**: وهي إدارة الأعمال والعلاقات في إطار ديمقراطي من قبل المؤسسات والهيئات والجماعات الترابية للمعلومات والمعطيات لكل العمليات المجتمعية للعموم وللمهتمين بها، وهي تقوم على كشف الحقائق والنقاش العام.

– **المشاركة**: أي أن لكل شخص الحق في المساهمة في صنع القرار بما يخول له منصبه ومكانته.

– **الاستجابة**: وتتم هذه الركيزة من جعل هدف المؤسسات والعمليات المجتمعية مستجيبا لاحتياجات المواطن من خلال تحديد أولوياته ومتطلباته بما يتوافق والقانون.

–المساءلة: وتعنى هذه الركيزة بصانع القرار والمسؤول عنه إذ يتوجب على الهيئات المعنية بالمراقبة أن تخضعه لما تنصه قوانين الدولة سعيا في حصول قرار رشيد خادم.

–**الفعالية**: والمقصود منها تحسين الأداء في العمل، أي الاستخدام الأحسن والأفضل للموارد من خلال التحكم فيها وفي نفقاتها.

– الرؤية والتخطيط الاستراتيجي: لا نجاح بدون تخطيط ولا تحكم بدون جدول مرسوم، إذ يستوجب وضع رؤية ثاقبة تقوم على أساس العنصر البشري كآلية، بحيث يتم تحقيق طموح يجمع بين الواقع وما بين ما سطر له من قبل تجاوزا للمعوقات.

–**التوافق والإلتقائية**: وذلك من تحقيق التوافق بين مختلف المتدخلين تجنبا لتكرار المشارع والأفكار.

– العدالة والمساواة: تعني توافر الفرص المتساوية للجميع بكافة أنواعهم وأجناسهم.

– الثقة والاحترام: لا بد من توفر الثقة المتبادلة بين عناصر المؤسسة حتى يسود النظام والتعاون.